

بحث بعنوان

**تأثير السياسات النقدية والمالية
على الأمن القومي المصري**

إعداد الباحث

**دعاء إسماعيل محمد سليمان
ماجستير في القانون
جامعة أسيوط**

المقدمة:

تُعتبر السياسات النقدية والمالية من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. في حالة مصر، تلعب هذه السياسات دورًا محوريًا في تحسين الوضع الاقتصادي ودعم الأمن القومي. يشمل الأمن القومي المصري استقرار الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويُعتبر الاستقرار المالي أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تحقيق هذا الهدف.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسات النقدية والمالية على الأمن القومي المصري من خلال دراسة العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تنعكس على استقرار الدولة. سيتم فحص كيف تساهم هذه السياسات في تعزيز أو تقويض الأمن القومي، بالإضافة إلى دراسة التحديات التي تواجهها مصر في هذا الصدد.

أهداف البحث:

- تحليل مفهوم الأمن القومي في السياق المصري.
- دراسة تأثير السياسات النقدية (مثل سعر الفائدة، التضخم، عرض النقود) على الاستقرار الاقتصادي والأمني.
- دراسة تأثير السياسات المالية (مثل الضرائب، الإنفاق الحكومي، الدين العام) على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- تحديد العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والأمني في مصر.
- تحليل دور البنك المركزي ووزارة المالية في تحقيق الأمن القومي من خلال السياسات الاقتصادية.
- دراسة التحديات التي تواجهها مصر في تطبيق السياسات النقدية والمالية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للأمن القومي والسياسات الاقتصادية

الفرع الأول

الأمن القومي

سنتناول في هذا الجزء من الورقة البحثية مفهوم الأمن القومي و أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري خاصة و المنطقة العربية عامة .

أولاً : مفهوم الأمن القومي :

الأمن القومي، هو مفهوم حماية الحكومة والبرلمان للدولة والمواطنين عبر سياسات فرض السلطة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية وعسكرية ، و تطور المفهوم و المصطلح في الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية.

في العقد الأخير أصبح مفهوم الأمن الاقتصادي جزءاً أساسياً من الأمن الوطني ، وهو ما يعكس التداخل المتزايد بين السياسات الاقتصادية والمخاوف الأمنية الأوسع، وفيما كان الأمن الوطني في السابق يركز بشكل رئيسي على القدرات العسكرية والدفاعية، أصبحت الهشاشة الاقتصادية مصدر تهديد رئيس لاستقرار الدول وأمنها، وقد أظهرت أحداث مثل الحروب التجارية، والجائحة، والتوترات الجيوسياسية، خصوصاً بين الولايات المتحدة والصين، كيف يمكن أن تؤدي هشاشة سلاسل التوريد والاعتماد الاقتصادي إلى تهديد الأمن الوطني، ونتيجة لذلك، أعطت العديد من الحكومات الأولوية للأمن الاقتصادي بصفته عنصراً أساسياً في استراتيجياتها للأمن القومي.

ثانياً : العناصر المكونة للأمن القومي :

- ١- الأمن العسكري .
- ٢- الأمن الاقتصادي .
- ٣- أمن الموارد .
- ٤- أمن الحدود .
- ٥- الأمن السكاني .

٦- أمن الكوارث .

٧- أمن الطاقة .

٨- الأمن الجيوستراتيجي .

ثالثا : التحديات الحالية التي تواجه الامن القومي المصري :

تهتم الجهات الوطنية المعنية بصياغة أهداف الأمن القومي المصري بالسعي لتوفير القدرة بمفهومها الشامل (سياسية - عسكرية . اقتصادية -أمنية - علمية - تكنولوجية - معنوية) لصالح تأمين كيان الدولة وحماية مصالحها الحيوية في مواجهة أي تهديدات أو مخاطر سواء داخلية أو خارجية وبالشكل الذي يتسق مع تحقيق الأهداف القومية للدولة مع إتخاذ الإجراءات التي تضمن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف المجالات.

ويتعرض تحقيق أهداف الأمن القومي للعديد من التحديات نتيجة استمرار الخلل في موازين القوى بالشرق الأوسط في ظل نزوع القوى الإقليمية والدولية لاستخدام القوة لتعزيز نفوذها وسيطرتها على الإقليم ، وتنافس دول المنطقة في سباق للتسلح حيث يتجه بعضا من دول المنطقة لإقامة تحالفات إقليمية ودولية لمواجهة المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها مع استغلال تلك القوى لهذا المناخ في ممارسة الضغوط على بعض دول المنطقة لتبني مواقف وسياسات من شأنها إعادة رسم توازن القوى بالإقليم و هو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بظهور عدائيات جديدة من أطراف إقليمية غير عربية مثل إيران و تركيا .

رابعا : أهم التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة العربية :

يتم تصنيف أهم التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة العربية على النحو التالي - :
أ . المخاطر الأمنية التي تشكلها إيران على دول المنطقة وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي بتدخلها السلبي وتوظيف قدراتها العسكرية والأمنية لاختراق وتحقيق أطماعها في دول منطقة الشرق الأوسط.

ب . دعم النظام التركي لبعض التيارات المتطرفة داخل بعض الدول العربية مثل سوريا والعراق و ليبيا و مصر و ذلك لزعزعة استقرارها فضلاً عن قيامها بنقل قيادات الصف الثاني والثالث من تنظيم داعش إلى الأراضي الليبية لتعزيز نفوذها وسيطرتها على منطقة الساحل و الصحراء .

ج . سيطرة القوى والأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة على الائتلاف الحكومي في إسرائيل و تزايد دور أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في إختراق الأمن القومي العربي .

د . حالة الإنفلات الأمني والفوضى التي تمر بها بعض الدول العربية وما تعكسه من مخاطر سواء على أمن المنطقة العربية أو على إستقرار محاور الملاحة البحرية العالمية مثل مضيق هرمز و مضيق باب المندب و قناة السويس .

هـ - سعي التنظيمات التكفيرية أمثال داعش في العراق و جبهة النصرة في سوريا و أنصار الشريعة و داعش في ليبيا و حركة الشباب في العناصر المكونة للأمن القومي و الأمن العسكري و الأمن الاقتصادي و أمن الموارد و أمن الحدود و الأمن السكاني و أمن الكوارث و أمن الطاقة و الأمن الجيوستراتيجي .

الفرع الثاني

مفهوم السياسات النقدية والمالية :

أولاً : مفهوم السياسة النقدية :

بعض التعريفات ذهبت إلى تعريف السياسة النقدية بالسياسة التي تعتمدها السلطة المالية في دولة ما للتحكم إما بمعدل الربح الذي يُدفع للاقتراض قصير المدى (الاقتراض بين البنوك لتحقيق حاجاتها قصيرة المدى) أو بمعروض المال، وتكون عادة محاولة لتقليل التضخم أو معدل الفائدة لضمان إستقرار الأسعار والثقة العامة بقيمة العملة الوطنية وإستقرارها . و عرفها آخرون بأنها تصرّف بمعروض المال أي «طبع» مزيد من المال أو إنقاص لمعروض المال بتغيير معدلات الفائدة أو إزالة الاحتياطات الزائدة ، وهي غير السياسة المالية التي تتعلّق بالضرائب والصرف الحكومي والدين الحكومي، وتتخذها وسائل لإدارة ظواهر دورات العمل كفترات الركود الاقتصادي .

ثانيا : أنواع السياسة النقدية :

تنقسم السياسة النقدية إلى نوعان:

١- السياسة النقدية التوسعية Expansionary Monetary policy
يقوم البنك المركزي بتطبيق السياسة التوسعية عند حدوث الركود الاقتصادي في الدولة، وتقوم هذه السياسة على زيادة الكمية المعروض من النقود، أو تخفيض معدلات الفائدة، وتسمى أيضا السياسة التسهيلية، وذلك من أجل النهضة بالنمو الاقتصادي أو العودة إلى الاستقرار الاقتصادي.

٢- السياسة النقدية الإنكماشية Contractionary Monetary policy
يطبق البنك المركزي هذه السياسة في حالة زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، وتقوم هذه السياسة على خفض الكمية المعروض من النقود، أو زيادة معدلات الفائدة، وذلك من أجل الحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي أو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتسمى السياسة التشديدية.

ثالثا : أهداف السياسة النقدية :

- ١- أهداف السياسة النقدية الأبعد هي عادة الإسهام في استقرار الناتج الإجمالي المحلي .
- ٢- تحقيق معدلات بطالة منخفضة والحفاظ عليها .
- ٣- الحفاظ على معدلات صرف متوقعة بين عملة الحكومة وبقية العملات.
- ٤- يقدّم الاقتصاد النقدي معلومات تساعد على صياغة السياسة النقدية الأمثل في الدول المتطورة و تصاغ السياسة النقدية عادة باستقلال عن السياسة المالية.
- ٥- إستقرار الأسعار أو تضخم معتدل إقتصاديا وإجتماعياً.
- ٦- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي إذ من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي.
- ٧- توازن ميزان المدفوعات و تحقيق مستوى مناسب من الإنتاج والاستخدام .

رابعا : أدوات السياسة النقدية :

أدوات السياسة النقدية الأساسية المتوفرة للبنوك المركزية هي: العمل في السوق المفتوح و متطلبات الاحتياطي البنكي و سياسة معدل الفائدة وإعادة الإقراض وإعادة الاقتطاع (وتشمل

استعمال مصطلح سوق إعادة الشراء) وسياسة الائتمان (التي تنسّق عادة مع سياسة التجارة) مع أهمية كفاءة رؤوس الأموال ، فإن بنك التسويات الدولية يعرّفها و يقننها والبنوك المركزية بالعموم لا تطبق قوانين أكثر صرامة.

و يؤثر البنك المركزي في معدلات الفائدة بتوسيع أو تقليص القاعدة النقدية، التي تتألف من العملة التي في السوق واحتياطيات البنوك لودائعها في البنك المركزي و للبنوك المركزية ثلاثة أساليب أساسية في السياسة النقدية :

عمليات السوق المفتوح

ومعدلات الاقتطاع

ومتطلبات الاحتياطي

و بالإضافة لما سبق هناك أدوات تدخل عامة للسياسة النقدية من عمليات السوق المفتوحة (سياسة التدخل في الأسواق النقدية) والتي يتم فيها التعامل خارج البنك المركزي أي من خلال السوق حيث يقوم المصرف المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية فيستطيع بذلك التدخل في أن يؤثر بحجم السيولة المصرفية وبنيتها وبالكتلة النقدية وبمعدلات الفائدة في السوق المالية ، و كذلك من ضمن الأدوات سياسة الاحتياطيات الإلزامية والتي يمثل الاحتياطي القانوني هو نسبة من الاحتياطي النقدي التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع.

ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني فنقل سيولة البنوك التجارية فتتخفض قدرتها على الإقراض ، وفي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة وبالتالي تزيد قدرة هذا الأخير على خلق الائتمان و هناك أيضا الأدوات النوعية الانتقائية و التي لا تهدف إلى الرقابة على كمية الائتمان بل على توجيه أنواع الائتمان إلى تحقيق نتائج اقتصادية مرغوب فيها من قبل الدولة مثل تشجيع بعض القطاعات التي توليها الأولوية مثل اتجاه السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات الأكثر حيوية أو تحديد معدلات فائدة متميزة.

خامسا : مفهوم السياسة المالية :

تشمل استخدام الحكومة للإنفاق العام والضرائب كأدوات لتحفيز الاقتصاد أو تقليص العجز المالي و تتعلق بقرارات الدولة حول مستوى الإنفاق الحكومي وكيفية تمويله عبر الضرائب أو الاقتراض بمجموعة الإجراءات الحكومية المرتبطة بجمع الضرائب والإنفاق العام (الموازنة الحكومية).

وتتولى السلطة التنفيذية بتحويل من السلطة التشريعية مهام تنفيذ السياسة المالية ، وتهدف السياسة المالية إلى جانب تمويل نشاط الإدارة العامة التأثير على النشاط الاقتصادي عبر القرارات المتعلقة بمستوى وبنية الإنفاق العام وعجز الموازنة والاقتراض (الدين العام) ، وأهم أدوات السياسة المالية لتحفيز النشاط الاقتصادي يتمثل في زيادة الإنفاق العام الذي هو أحد مكونات الطلب الكلي ، ويتم تمويل هذه الزيادة إما عبر رفع الضرائب على افتراض أن ارتفاع الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق العام سيكون أكبر من انخفاضه بسبب رفع الضرائب، أو زيادة الدين العام (الإنفاق بالعجز) .

سادسا : أنواع السياسة المالية :

تنقسم السياسة المالية إلى نوعان:

١- السياسة المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policy

تقوم الحكومة بتطبيق السياسة التوسعية في حالات الركود، وتعتمد هذه السياسة على زيادة السيولة في الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب بهدف تحفيز الاقتصاد من أجل العودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي. كذلك يطلق عليها "السياسة التسهيلية".

٢- السياسة المالية الانكماشية Contractionary Fiscal Policy

تقوم الحكومة بتطبيق السياسة الانكماشية في حالات الفجوة التضخمية و تعتمد هذه السياسة على خفض السيولة في الدولة عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب أو الجمع بينهما بهدف خفض الطلب على من أجل العودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي كذلك يطلق عليها "السياسة التشديدية".

سابعاً : أدوات السياسات المالية :

هناك ٥ أدوات رئيسية للسياسة المالية وهي الميزانية، الضرائب بأنواعها مثل ضريبة الدخل الشخصي و أرباح الشركات و المبيعات و الضريبة الجمركية ، الإنفاق العام و مكوناته الإنفاق الإستهلاكي الحكومي علي شراء السلع و الخدمات و الإنفاق الإستثماري الحكومي و الإنفاق العام التحويلي ، والأشغال العامة والدين العام .

ثامناً : أهداف السياسة المالية :

- ١- زيادة الناتج القومي .
- ٢- رفع مستوى الدخل للأفراد و رفع مستوى معيشتهم .
- ٣- تحقيق التوظيف الكامل للموارد .
- ٤- تحقيق إستقرار الأسعار .
- ٥- تحسين توزيع الدخل فيما بين أفراد المجتمع .

الفرع الثالث**العلاقة بين الأمن القومي والسياسات الاقتصادية**أولاً : أهمية السياسات النقدية والمالية للأمن القومي:

الأمن القومي لا يقتصر فقط على الدفاع عن الحدود ، بل يشمل استقرار المجتمع و الاقتصاد ، لذلك فإن السياسات النقدية والمالية تلعب دوراً كبيراً في حماية الاستقرار الداخلي و تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية .

ثانياً : تأثير السياسات النقدية على الأمن القومي:

- ١- معدل التضخم :السياسة النقدية تلعب دوراً رئيسياً في ضبط معدلات التضخم. التضخم المرتفع يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفقر وتراجع القوة الشرائية للعملة الوطنية، مما يضر بالاستقرار الاجتماعي ويزيد من التوترات الداخلية من خلال أدوات مثل سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة، يمكن للبنك المركزي أن يحسن أو يفاقم هذه الظاهرة.

٢- استقرار العملة الوطنية: استقرار الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية يعد أمراً بالغ الأهمية لاستقرار الاقتصادي والأمني. فالعملة الضعيفة قد تؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات، مما يؤثر على حياة المواطنين، ويزيد من الاحتقان الاجتماعي.

٣- السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي: سياسة نقدية مستدامة يمكن أن تعزز ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي خلق فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي. هذا يمكن أن يساهم في الاستقرار الداخلي ويقلل من التوترات الاقتصادية التي قد تؤدي إلى مشاكل أمنية.

ثالثاً : تأثير السياسات المالية على الأمن القومي:

١- الإنفاق الحكومي والعجز المالي : عندما يزيد العجز المالي ويعتمد على الاقتراض، تتفاقم ديون الدولة وتقل قدرة الحكومة على تخصيص الموارد لقطاعات حيوية مثل الدفاع ، التعليم والصحة ، وهذا يؤثر سلباً على قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الأمنية.

٢- البحث عن مصادر التمويل : من خلال السياسة المالية يمكن للحكومة تحسين إدارة الإيرادات والنفقات لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي (القروض والمنح) و بالتالي تقليل الضعف الاقتصادي الذي قد يترتب على الأزمات المالية الدولية إدارة الدين العام بشكل سليم يساهم في تحسين الاستقرار الداخلي .

٣- تنمية القطاع الإنتاجي : سياسات مالية تدعم القطاعات الحيوية مثل الزراعة و الصناعة يمكن أن تساهم في تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وهو ما يعد من أبعاد الأمن القومي ، كما أن القطاع الإنتاجي القوي يعزز قدرة الدولة على مقاومة الأزمات الاقتصادية .

الفصل الثاني

التحديات التي تواجه السياسات النقدية والمالية في مصر

أولاً : التضخم وارتفاع الأسعار :

ارتفعت معدلات التضخم في مصر في السنوات الأخيرة، مما يؤثر بشكل كبير على مستوى معيشة المواطنين ويخلق حالة من الإحباط الاجتماعي. يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى زيادة الاحتجاجات والاضطرابات، ما يهدد الأمن القومي.

ثانياً : الديون العامة :تستمر مصر في مواجهة تحديات متعلقة بالديون العامة والاعتماد على القروض من المؤسسات الدولية. هذا يشكل تهديداً طويل المدى للاستقرار المالي والاقتصادي.

ثانياً : الضغوط الخارجية :

السياسات النقدية والمالية المصرية تواجه تحديات من الخارج، مثل تقلبات أسعار النفط أو الأزمات الاقتصادية العالمية التي قد تؤثر على استقرار الاقتصاد الوطني. هذه التحديات قد تؤثر بشكل غير مباشر على الأمن القومي.

ثالثاً : دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي

يهدف البنك المركزي المصري إلى تحقيق سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م ، وبناءً عليه يلتزم البنك المركزي بتحقيق والحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر على المدى المتوسط ، و تستخدم البنوك المركزية السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق استقرار الأسعار، وهو ما يعني انخفاض التضخم واستقراره ، و تحدد البنوك المركزية في كثير من الاقتصادات المتقدمة أهدافاً صريحة للتضخم ، وحالياً يتحول الكثير من البلدان النامية إلى وضع إطار لاستهداف التضخم ، و تدير البنوك المركزية السياسة النقدية بتعديل عرض النقود وذلك عادة من خلال شراء الأوراق المالية أو بيعها في السوق المفتوحة ، و تؤثر عمليات السوق المفتوحة على أسعار الفائدة قصيرة الأجل و التي

تؤثر بدورها على الأسعار الأطول أجلا والنشاط الاقتصادي وعندما تخفض البنوك المركزية أسعار الفائدة تصبح السياسة النقدية تيسيرية وعندما ترفع أسعار الفائدة فإن السياسة النقدية تكون متشددة .

ورفعت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري أسعار العائد الأساسية بمقدار ٨٠٠ نقطة أساس خلال الربع الأول من ٢٠٢٤م ، وترى لجنة السياسة النقدية أن إبقاء أسعار العائد الأساسية للبنك المركزي المصري بدون تغيير يعد مناسباً في الفترة الحالية إلى أن ينخفض معدل التضخم على نحو ملحوظ ومستدام.

و مما سبق يتضح وجود ثلاث وظائف رئيسية للبنك المركزي هي :

- ١- الحفاظ على استقرار العملة الوطنية في إطار النظام النقدي.
- ٢- المساهمة في تعزيز وحماية استقرار النظام المالي في الدولة.
- ٣- ضمان إدارة رشيدة لاحتياجات المصرف المركزي الأجنبية

الفصل الثالث:

تأثير السياسات الاقتصادية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي

أولاً : تأثير السياسات النقدية علي الاستقرار الاجتماعي :

مرت إدارة الاقتصاد المصري بالعديد من التطورات على مدار السنوات السبع الماضية ، وكان من الضروري أن ينعكس أسلوب تلك الإدارة على السياسات الاقتصادية المطبقة ، بما في ذلك السياسة النقدية ، فقد تم التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد المفتوح الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على قوى السوق والمؤشرات السعرية الناتجة عنه ، وهو ما ألقى بثماره على قطاعات اقتصادية عديدة ومن أهمها القطاع المصرفي ، ليس فقط لدوره المهم في حشد وتعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي بل لكونه أصبح أيضاً يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي ومعياراً للحكم على سلامة الاقتصادات و قدرتها على جذب رؤوس الأموال ، لذا برزت السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي

باعتبارها العمود الفقري للقطاع المصرفي المصري للحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار وذلك من خلال تناول السياسات النقدية في مصر خلال السنوات السبع الماضية و مدي تأثيرها في تعزيز القدرات التصديرية للمنتج المصري ، وفي هذا الصدد يتناول هذا المقال أهم ملامح السياسات النقدية المتبعة والمستهدفة كمدخل مهم و معزز رئيسي في زيادة المنتج المصري محليا بإحلاله محل المنتج المستورد من جهة ودخوله لأسواق جديدة من جهة أخرى.

ثانيا: السياسات النقدية وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي :

في العقد الأخير أصبح مفهوم الأمن الاقتصادي جزءاً أساسياً من الأمن القومي ، وهو ما يعكس التداخل المتزايد بين السياسات الاقتصادية والمخاوف الأمنية الأوسع ، وفيما كان الأمن القومي في السابق يركز بشكل رئيسي على القدرات العسكرية والدفاعية ، أصبحت الهشاشة الاقتصادية مصدر تهديد رئيسي لاستقرار الدول وأمنها ، وقد أظهرت أحداث مثل الحروب التجارية والجائحة و التوترات الجيوسياسية خصوصاً بين الولايات المتحدة والصين كيف يمكن أن تؤدي هشاشة سلاسل التوريد والاعتماد الاقتصادي إلى تهديد الأمن القومي، ونتيجة لذلك أعطت العديد من الحكومات الأولوية للأمن الاقتصادي بصفته عنصراً أساسياً في استراتيجياتها للأمن القومي .

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية تطور مفهوم الأمن الاقتصادي استجابةً لفهم المتزايد بأن الاعتماد الاقتصادي مثل الاعتماد على سلاسل التوريد أو التقنيات الأجنبية يمكن أن يتم استغلاله في أوقات الأزمات وقد تعزز هذا الوعي في العديد من الدول التي اكتشفت خلال العديد من الأحداث إعتمادها على دول أخرى قد لا تكون حليفة لها بكل الأحوال و ذلك في العديد من السلع الاستراتيجية، ولذلك فقد بدأت العديد من الدول في التركيز على الأمن الاقتصادي بل والإعلان عن إستراتيجيات وطنية للأمن الاقتصادي ، وقد أصبحت الاستثمارات العامة في الصناعات الحيوية أيضاً حجر الزاوية في إستراتيجيات الأمن الاقتصادي ، ولذلك فقد تزايدت الإعلانات عن الاستثمارات الحكومية الضخمة في قطاعات مثل الطاقة النظيفة

والبنية التحتية والتقنيات المتقدمة لتقليل اعتمادها على الموردين الأجانب وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية ، كما اعتمدت العديد من الحكومات سياسات تهدف إلى إعادة توطین الصناعات أو تعزيز الروابط التجارية مع الشركاء الموثوقين ، ويسعى هذا الاتجاه الذي يُعرف باسم «إعادة التوطین مع الحلفاء» إلى تقليل الإعتماد على الدول المنافسة جيوسياسياً وضمان توفير أماناً أكثر للسلع الحيوية ، و هذه السياسة هي إحدى أبرز السياسات التي تبنتها الدول لحماية أمنها الاقتصادي ، ويُقصد بهذه السياسة إعادة الإنتاج إلى السوق المحلية لضمان توفير أمن للسلع الحيوية ، وقد ظهر هذا الأسلوب بشكل خاص في الولايات المتحدة ، حيث أصدرت الحكومة تشريعات مهمة مثل قانون أشباه الموصلات والعلوم و ذلك لتعزيز الإنتاج المحلي لأشباه الموصلات وتقليل الاعتماد على المصانع الأجنبية ، ومصطلح «الحلفاء الموثوقين» يختلف تعريفه من دولة إلى أخرى ، فتتظر إليه بعض الدول حسب التوافق في القيم ، وتتظر إليه دول أخرى ببرامغمايةة أكثر بحسب المصالح التجارية المتبادلة ، وتختزل دول أخرى في تصنيف دول الشمال ودول الجنوب ، وقد أدرج منتدى الاقتصاد العالمي عدة مناظير في سياسات الأمن الاقتصادي من ضمنها البرامغمايةة والانفتاح والتنوع بين الشركاء وبناء الثقة بين الشركاء والتركيز على الحوار و البعد عن التوتر و التعاون نحو الأهداف المشتركة .

وبالحديث عن المنافسة الجيوسياسية فإن أول ما يتبادر إلى الذهن تلك المنافسة بين الولايات المتحدة والصين و التي كانت عاملاً حاسماً في إلتفات العديد من الدول إلى تطوير سياساتها للأمن الاقتصادي ، و يشهد العالم سياساتٍ من كلتا الدولتين تهدف إلى التقليل من الإعتماد على منتجات و سلع الدولة الأخرى ، كما يشهد استثمارات مليارية في صناعات إستراتيجية مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي ، وأدى هذا التحول إلى تبني مواقف أكثر أماناً في السياسات الاقتصادية ، حيث تحدد المخاوف الأمنية الوطنية القرارات المتعلقة بالتجارة والاستثمار ، وقد أطلقت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مبادرات عديدة لتعزيز أمنهما الاقتصادي استجابة للتحديات المتزايدة ، فجعلت إدارة الرئيس بايدن من الأمن الاقتصادي عنصراً مركزياً في استراتيجيتها للأمن القومي ، كما طور الاتحاد الأوروبي بداية هذا العام نهجاً شاملاً تجاه الأمن الاقتصادي ، مدفوعاً جزئياً بأزمة الطاقة الناتجة عن الحرب

في أوكرانيا ، ومركزاً على تعزيز القاعدة الاقتصادية والقدرة التنافسية للدول الأعضاء والحماية من المخاطر و تعزيز الشراكات مع مجموعة واسعة من الدول .

لقد خلق الربط بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي حركة أشبه بالقومية الاقتصادية ، فأصبحت سياسات الحماية الاقتصادية جزءاً أصيلاً في السياسات الاقتصادية ، وفيما كانت العديد من الدول تنتقد الرئيس الأميركي السابق ترامب لإتباعه هذه السياسات ، غدت العديد منها متبينة لإستراتيجيات عميقة في هذا الشأن ، بل وأصدرت لأجله الأوراق العلمية وجعلته أمراً في غاية المنطقية ، وهي الجهات نفسها التي كانت في السابق تصوّر العولمة المطلقة والانفتاح غير المحدود للأسواق العالمية بصفته حلاً لمشكلات العالم ، صحيح أن الالتفات إلى الأمن الاقتصادي ضرورة لا يمكن إغفالها لكل الدول ، إلا أن محوّر السياسات الاقتصادية حوله والانتقال من النقيض إلى النقيض بشأنه قد تضرر بالاقتصادات المحلية وبالاقتصاد العالمي ، و يعد تطوّر السياسات الاقتصادية في العقد الأخير خير مثالا على ذلك .

ثالثاً : السياسات النقدية وإداره الأزمات :

الطفرة التضخمية العالمية التي أنهت بشكل مفاجئ عقوداً من الزيادات المعتدلة في الأسعار جاءت في خضم النقاء أزميتين فريدتين: الجائحة العالمية و غزو روسيا لأوكرانيا.

والآن يجب أن يتساءل الاقتصاديون، ما الدروس التي يقدمها هذا العصر للسياسة النقدية؟ يمكننا أن نبدأ بالدروس المستفادة من الجائحة والحرب فيما يتصل بالسياسة النقدية، حتى إذا عاد العالم في نهاية المطاف إلى بيئة تتسم بأسعار الفائدة المنخفضة والتضخم المنخفض و لقد أغفل معظم الاقتصاديين الطفرة التضخمية، وعلينا أن نفهم لماذا وكيف يتعين تغيير السياسة النقدية في المستقبل غير أن بعض آثار الأزمات التضخم المرتفع وانقطاعات سلاسل الإمداد، وزيادة الحواجز التجارية - قد تستمر لفترة أطول أو تشتد حدة. وقد يشكل ذلك تحدياً أمام الاستقرار الاقتصادي الكلي في جميع أنحاء العالم، وخاصة في الأسواق الصاعدة. فكيف يمكننا تجنب ذلك؟

الفصل الرابع

السياسات المالية في مصر وتحدياتها

أولاً: ملامح السياسات النقدية في مصر تجاه التعامل مع الإصلاح:

خطا البنك المركزي المصري خطوات جادة على صعيد تطوير إطار السياسات النقدية من سياسات مباشرة تستهدف متغيرات نقدية إلى استخدام سياسات غير مباشرة تستهدف السيطرة على معدلات التضخم في الأجل المتوسط ، والبعض منها تتأثر كثيرا بالسياسات المالية .

١- ومن تلك السياسات الأدوات التقليدية لتنفيذ السياسات النقدية والتي تنحصر في سعر الخصم و نسبة الاحتياطي القانوني بالإضافة إلى تحديد سقف لمعدلات نمو الإئتمان وتحديد أسعار الفائدة والاعتماد الأكبر على التأثير غير المباشر في المؤشرات السعريّة والتطوير المستمر في الأدوات التي تستخدمها السياسات النقدية في تحقيق فعاليتها حتى أصبحت السياسة النقدية إحدى أهم السياسات الاقتصادية الكلية القادرة على التأثير في أهم المتغيرات الاقتصادية كمعدل التضخم والادخار والاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي ومستوى الإنتاج ومستوى التشغيل والدخل الحقيقي، وبالتبعية التأثير غير المباشر على القدرات التصديرية للمنتج المصري.

٢- القدرة على التحكم في سياسة استهداف التضخم:

ساهمت السياسات النقدية المتبعة خلال الفترة الماضية في السيطرة على معدلات التضخم، والتي بدورها دفعت بشكل غير مباشر إلى تحفيز الإنتاج المحلي، والذي بدوره ساهم في نفاذية بعض المنتجات المحلية للأسواق الدولية، وقد ساهم في ذلك استمرار تراجع نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي من إجمالي المعروض النقدي، حتى وصل في نوفمبر ٢٠٢١ لنحو ٥١.١%، مقابل أكثر من ٥٥.٦% في يونيو ٢٠٢٠، وهو ما تركّ صداه على مُعدّل التّضخّم، وقد أظهرت بياناتُ البنك المركزيّ المصري أن تضخّم الرقم القياسي لأسعار المُستهلكين بلغ

٠.٨% في يناير ٢٠٢٢ مقابل ٠.٣% لشهر مايو ٢٠٢١، ووصلَ إلى ٦.٣% في يناير ٢٠٢٢ على أساس سنوي مقابل ٢.٧% في يناير ٢٠٢٠.

٣- الاحتفاظ بموقع السوق المصرية في ممارسة الأعمال فيما يخفض التكلفة التمويلية: أدت السياسات التحفيزية من جانب السلطات النقدية إلى الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي موجبة، ساهمت في تغطية الأسواق المحلية من المنتجات الأساسية، مع ميول تصديرية لبعض المنتجات، خاصة الزراعية، بعد تغطية كامل الاحتياجات المحلية منها، وقد جاءت هذه الإجراءات وسط تداعيات جائحة كورونا وتباطؤ الاقتصاد العالمي؛ نتيجة عمليّات خروج للمستثمرين؛ خوفاً من حالة انعدام الثقة؛ فترتب على ذلك أن اتجهت العديد من الدول لاتباع سياسات مالية توسعية لدعم الشركات والأشخاص، وفي هذا الصدد اتخذ البنك المركزي نحو ٢٠ إجراء من شأنها تعزيز قدرات الاقتصاد المصري، بما يسهم في تعزيز القطاع الإنتاجي وما له من آثار إيجابية على تعزيز القدرات التصديرية، ولعل أهم هذه الإجراءات :

- تخفيض أسعار العائد لحفز النمو الاقتصادي لتصل إلى ٨% متناقصة على مبادرات البنك المركزي.

- تأجيل كافة المستحقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد.

- إجراءات للحد من التعاملات النقدية مع تيسير الدفع الإلكتروني.

- إتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية ومستلزمات الإنتاج، ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثراً.

- تعديل أسعار العائد بمبادرات البنك المركزي، والتي اشتملت على قطاعات (السياحة - الصناعة - الزراعة - المقاولات)، وتضمنت تلك المبادرات نحو ما يزيد على ١٠٠ مليار جنيه.

- إطلاق مبادرات البنك المركزي للسداد الإلكتروني.

- تفعيل شركة الضمان ضد مخاطر الائتمان في مبادرات دعم القطاعات الخدمية (السياحة) والإنتاجية (الصناعة والزراعة).

- تعديل بعض القواعد المنظمة الخاصة بالشمول المالي.
 - دعم مبادرات العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتباريين (الشركات) لجميع القطاعات، من خلال الحذف من قوائم الحظر، وإنهاء النزاع القضائي المتداول أمام المحاكم مع تحرير كافة الضمانات التي تخص المديونيات، كما شملت المبادرات العملاء من الأشخاص الطبيعيين وإلغاء كافة النزاعات القضائية وإلغاء الحظر على الضمانات مع إعفاءات.

و بلغ الفائض الكلي نتيجة الإجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي نحو ٣١١.٤ مليون دولار، وذلك مقارنة بعجز بلغ ٦٩.٢ مليون دولار خلال نفس الفترة في عام ٢٠٢٠، وهو ما يشير إلى قدرة الاقتصاد المصري على تحمل التداعيات السلبية لجائحة كورونا، التي واجهت العالم كله آنذاك، الأمر الذي ساهم في استقرار صافي الاحتياطيات الدولية، والتي وصلت إلى ٤٠.٩٩ مليار دولار أمريكي في نهاية فبراير ٢٠٢٢.

وقد أدى استقرار الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي إلى استقرار المعاملات الدولية (صادرات - واردات - معاملات رأسمالية)، خاصة مع وجود هلع في العديد من الأسواق الدولية نتيجة لتراجع سلاسل الإمداد من جهة، وفي ظل توقعات بارتفاع أسعار المنتجات البترولية والطاقة من جهة أخرى.

٤- دعم الاستثمار:

أدى تثبيت أسعار الفائدة مرات متوالية، لتستقر عند سعري عائد الإيداع وعائد الإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية ٨.٢٥% و ٩.٢٥% و ٨.٧٥% على الترتيب في فبراير ٢٠٢٢، إلى ارتفاع نسبة الاقتراض إلى حجم الودائع والأصول لدى الجهاز المصرفي، بما ساهم في نشاط قطاعات صناعية، الأمر الذي دفع بزيادة نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات لتصل إلى نحو ٤٠.٥% في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، مقابل ٣٦.٨% في عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

٥- استهداف خفض مدفوعات الدين في الموازنة العامة للدولة:

من المُستهدف خلال ٢٠٢٢/٢٠٢١ أن يتم توفير مصادر تمويل للاحتياجات التمويلية المُقدرة بتريليون جنيه، من خلال الاقتراض الخارجي بما يعادل ٧٨.٤ مليار جنيه، والباقي المقدر بـ ٩٩٠ مليار جنيه سيتم توفيره عبر إصدار أدونات وسندات الخزنة من الأسواق المحلية. وبالتالي؛ كان خفض سعر الفائدة عاملاً مهماً نحو خفض حصة مدفوعات الدين لإجمالي المصروفات، الأمر الذي يتيح الفرصة أمام تخفيف الضغط على أسعار الصرف الأجنبي، من خلال توفير بدائل تمويلية محلية، بما يسهم في تحسن ميزان المدفوعات.

٦ - تحسن وضع الاقتصاد المصري ومرونته أمام التقلبات الاقتصادية:

في ظل التوقعات بارتفاع أسعار السلع العالمية، أعطى تثبيت الفائدة رسالة بقوة الاقتصاد وقدرته على تحمل رفع الأسعار، في ظل تحسن أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال عام ٢٠٢١، وتعكس افتراضات أداء الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، انتعاش معدلات النمو الاقتصادي لتسجل ٥.٤%، وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والتي استخدمت عند إعداد الموازنة.

أمام هذا الوضع قد يذهب البعض إلى التوصية برفع سعر الفائدة في الفترة المقبلة، ونجد هناك تسارعا عالميا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ لتعويض فترة الانكماش التي ضربت العالم، منذ العام ٢٠٢٠/٢٠٢١، وأمام هذا الوضع إستدعت الضرورة استمرار السياسات النقدية المصرية المتجهة نحو المزيد من التثبيت في أسعار الفائدة، بما يمكن مصر من امتلاك ميزة نسبية، من حيث تكلفة التمويل، بين الاقتصادات النامية والناشئة المنافسة لها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يمكنها من إستعادة نمو قطاع الاستثمار المُتراجع، مما سيؤثر على قدرة الدولة على تحسين الدخل الحقيقية، وبالتالي الحيلولة دون موجات تضخمية جديدة.

وفقا لمؤشر نظام التمويل في تقرير التنافسية العالمية ٢٠٢٠، نجد أن مصر بالرغم من تقدمها في هذا المحور ٩ مراكز، لتحل المركز الـ ٩٠، مقارنة بـ ٩٩ عام ٢٠١٨، حيث يتضمن هذا المحور عدة مؤشرات فرعية، هي: مؤشر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي تحسن ترتيب مصر فيه نتيجة حزم التمويل الممنوحة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن المتوقع أن يتحسن ترتيب مصر في هذا المؤشر في ٢٠٢٢، وذلك مع دخول نحو ١٣ مجمعا صناعيا يشتمل كل منها على ما يزيد عن ١٠٠٠ وحدة إنتاجية، تستهدف بالأساس إحلال المنتج المحلي محل الواردات، الأمر الذي يشير إلى تحسن ترتيبها في مؤشر سلامة البنوك، فضلاً عن تحسن ترتيبها في مؤشر القروض المتعثرة؛ نتيجة للإجراءات المتبعة خلال أزمة كورونا، هذا بجانب تحسن ترتيب مصر في مؤشر الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص خلال الفترة ٢٠٢١/٢٠١٨، وهو ما يعني أن الأمر ما زال يتطلب المزيد من السياسات النقدية والتمويلية الأكثر قدرة على خلق ميزة تنافسية مصرية، بما يدعم تنافسية الإنتاج المصري إقليمياً وعالمياً .

الفصل الخامس

التوصيات المستقبلية والسياسات الممكنة لتعزيز الأمن القومي

إن ضمانة تحقيق غايات التنمية الشاملة في مجالاتها ومستوياتها وأبعادها المتعددة بالدولة المصرية يقوم في الأصل على مقومات الأمن القومي بصورة متكاملة لا تنفك عن بعضها البعض ، إذ تشكل سياجاً منيعاً ضد المخاطر أو التهديدات ، ويؤدي لحالة من الاستقرار على كافة المستويات الداخلية والخارجية، وفي المقابل يؤدي الصدع أو الخلل في مقومات الأمن القومي يضعف المجتمع ويسهل النيل منه وقد يصل لحافة الانهيار .

ويُعد المقوم الاستراتيجي في الصدارة فمصر من الدول التي تتمتع بموقع جغرافي مهم وتمتلك منفذاً ملاحياً عالمياً و لديها موارد وثروات طبيعية فريدة ومنذ عقد من الزمان دشنت بنيتها التحتية والفوقية وأضحى الاتصال والتواصل بكل الصور متاحاً فلا معوق للوصول من مكان

لمكان أو من منطقة إلى منطقة ومساحة الدولة الجغرافية كبيرة وعدد سكانها في تنامي وخاصة الفئة الشبابية ، وهذا مجتمعٌ يجعل أصحاب المطامع والحاquدين ينظرون لهذه الدولة العظيمة برؤية مختلفة فرغم الهيبة من قوتها وفرض سيادتها إلا أن هناك محاولات مستمرة تجاه العمل بشكل ممنهج لإضعاف المقوم الاستراتيجي.

وتأتى أهمية المقوم السياسي في إدارة شئون الدولة بكامل مكوناتها إذ تعمل على تحقيق الغاية العليا بها والتمثلة في الحفاظ على سيادة الدولة ومقدراتها وثرواتها البشرية والمادية مما يجعل القيادة السياسية تعمل بكل قوة على التصدي للمشكلات الداخلية والعمل على حلها تزامناً مع تحقيق إستراتيجية الدولة التي تستهدف استثمار مواردها بصورة تتسم بالابتكارية والرؤية المستقبلية الطموحة بالإضافة إلى السياسة الخارجية مع دول العالم التي تستهدف تحقيق مصالح الدولة وشعبها في داخل إطار وحدود الدولة وخارجها، وهذا الأمر معقد للغاية؛ حيث يستلزم التمسك بالقيم والمبادئ والمعتقدات التي يؤمن بها المجتمع المصري.

كما أن السياسة الخارجية المصرية لها طابع مميز في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي ، إذ تعمل بكامل طاقتها على تحقيق مصالح الدولة دون التنازل أو الخضوع لأي ضغوط من أي جهة خارجية، وهذا ما يسهم في تعضيد حماية الأمن القومي المصري بصورة فاعلة، ويؤكد أهداف وسياسة الدولة المصرية لدى الرأي العام الدولي ، ويحقق المصالح الحيوية للوطن دون التفريط في هيبة الدولة؛ فمصر ثابتة راسخة رسوخ الجبال في شتى ما تتبناه من قضايا على كافة المستويات المحلية والإقليمية والخارجية.

ويشكل اقتصاد الدول ركناً ومقوماً رئيساً من الأمن القومي فلا إستقرار داخلي أو خارجي بعيداً عن المقوم الاقتصادي لأي دولة حيث يصف بوضوح صورة الاستثمار للموارد الطبيعية والبشرية ومقدرة الدولة على تعظيم منتجاتها لتحقيق الحياة الكريمة لشعبها، ومن ثم تهتم الدولة المصرية بتعليم وتدريب وتأهيل وصقل خبرات القوى البشرية في شتى مجالات العمل والإنتاج كي تضمن استقرار هذا المقوم على المدى القريب والبعيد له ، فقد أخذت الصناعات الحربية مسارها وطريقها تجاه تحقيق غايات الدولة لتحديث الكفاية الذاتية من معدلات وآلات وذخائر الحرب ، كما إهتمت بالصناعات المختلفة لتقضي على البطالة وتزيد من حجم التشغيل بصورة

فاعلة مع العمل الدؤوب تجاه تعظيم مواردها الطبيعية ، فلا مجال لتصديرها دون مرورها بمراحل التصنيع التي تزيد من قيمتها ، بالإضافة للجهود المبذولة تجاه تحقيق الأمن الغذائي بمزيد من المساحات الزراعية والصناعات الغذائية.

ومصر من الدول التي لا تعاني انقسامات ثقافية أو طائفية حادة؛ فنرى أن الشعب المصري نسيجه قوي لا يقبل المساس به ، حيث تتسدل ثقافة المجتمع من حضارته الأصيلة التي تنبذ العنف والفكر المنحرف وجميع صور الإرهاب ، وفي المقابل يعيش المجتمع المصري التسامح والعيش السلمي ويحب التواصل الفاعل مع شعوب الأرض، وهذا المقوم الثقافي تكمن أهميته في دحر كل محاولات التشييت وزرع الفتنة التي تستهدف إضعاف الثقة بين الشعب المصري وقيادته السياسية ومؤسسات الدولة الوطنية وهو ما يحقق مفردة من مفردات الأمن القومي بشكل فعال.

ولم تتجاهل الدولة المصرية مهددات المقوم الاجتماعي فتعمل مؤسساتها على دحر أسباب ومسببات الانحراف والجريمة في صورتها المنظمة أو التي تتأتى من سلوك فردي ، وتحاول الدولة جاهدة تجاه تلبية الاحتياجات المجتمعية الأساسية والملحة ، فكان مخطط القضاء على العشوائيات من المهام الرئيسة في الفترة الماضية وما زال العمل عليه مستمراً لتستقر حياة الأسرة المصرية في بيئة صحية متكاملة ، وينمو الانتماء والولاء للدولة، ويحافظ الشعب العظيم على مكتسباته ومقدراته بشكل مستدام، ومن ثم لا وجود لخلافات مجتمعية نابعة من تمييز عنصري قائم على معتقد أو فكر أو طبقية؛ فالجميع شركاء في بناء الوطن وتحمل المسؤولية من قبل الجميع من مقومات الأمن القومي المصري.

وندرك مجتمعين أن الأمن القومي المصري لن يكتمل بعيداً عن المقوم العسكري لذا عمدت القيادة السياسية الحكيمة صاحبة الرؤية المستقبلية والاستباقية إلى رفع جاهزية المؤسسة العسكرية بكل قوة وسرعة من الناحية التدريبية والإمدادات العسكرية ، ناهيك عن مرحلة الإنتاج الحربي التي حققت فيها الدولة المصرية تقدماً ملموساً ومشهوداً ، لتستطيع حماية الحدود و

فرض الأمن والأمان وسيادة الدولة على أراضيها ، وتمكين مؤسسات الدولة من تحقيق أهدافها في الداخل والخارج.

ولا نغالي عندما نقول أن التعليم أحد مقومات الأمن القومي المصري وقضية لا تقبل المزايدة حيث يحافظ على هوية الشخصية المصرية الوطنية ، وينمي الوعي السليم تجاه كافة القضايا المحلية والعالمية وفق تنوعاتها، ويزيد من ترسيخ القيم المجتمعية والولاء والانتماء ، ويضمن حفاظ المواطن على مقدراته العامة والخاصة، ويثمن إنجازاته ويؤكد عمق المفاهيم التي تعضد ماهية الأمن القومي في صورته الكلية، والدولة المصرية خطتها التنموية تجاه التعليم غير مسبوقة فقد دشنت المؤسسات التعليمية بمختلف السلم التعليم في ربوع الوطن وتم إمدادها بمقومات ومتطلبات العملية التعليمية التي تحقق أهدافها العامة والإجرائية، والمطالع للمشهد التعليمي المصري يجد أن المؤسسات التعليمية تجري شراكات لا حصر لها مع مؤسسات الدولة للتغلب على ما يواجه المجتمع من تحديات ومشكلات ، كما أن التعليم قضية أمن قومي لم تأت من فراغ لكن التنمية المجتمعية، والاقتصادية والسياسية والثقافية والتقنية والعسكرية تستمد من مخرجات التعليم لذا إهتمت الدولة برعاية القائد العام للقوات المسلحة بالتعليم و وصوله لمستوي يحقق التنافسية والريادة و ينهض بالبحث العلمي كونه قاطرة النهضة والتقدم لجمهوريتنا الجديدة.

وفي سياق متصل نعيش جميعاً عصرًا مليئًا بالتسارع غير المسبوق في شتى مناحي الحياة ، فقد ساهمت التقنية في تقدم دول وتخلف البعض منها حيث أن المقوم التقني يؤدي دورًا خطيرًا في الحفاظ على الأمن القومي ، فقد باتت حروب الجيلين الرابع والخامس تستهدف تفكيك المجتمعات بكل ضراوة لتحقيق ما لا تستطيع الحروب العسكرية تحقيقه في ساحة القتال حيث تخلق حالة من الصراع والنزاع الداخلي بالدولة من خلال تشويه الفكر و تزييف الحقائق و الوقائع بواسطة سلاح فتاك يسمى بالشائعات لذا حرصت الدولة المصرية على توفير الأمن المعلوماتي ، و إهتمت بتنمية مسارات الانتاجية التقنية في صورها النوعية لتواكب التقدم العلمي المصوبغ بالتقنية ، ومن ثم تجني ثمرات التكنولوجيا في مربعات العمل والإنتاج بجميع مؤسسات وقطاعات الدولة المصرية.

أهميه التعاون بين المؤسسات الاقتصادية والأمنية :

لماذا لا يكون الاقتصاد بديلاً للأمن أو متقدماً عليه أو متوازياً معه في تحول المجلس إلى اتحاد أو تعظيم مكانته وتعزيز دوره وحضوره الإقليمي والدولي بصيغته الحالية؟ وجاءت الآراء المجيبة على هذا السؤال كثيرة منها أن الاقتصاد يمكن أن يسير بموازاة الأمن لو استطاع القائمون على مجلس التعاون تحقيق التكامل الاقتصادي بين دوله، لكن هذا التكامل يحتاج أولاً إلى وجود الاستعداد والقناعة لدى جميع الدول الست لبلوغ هذا التكامل، وثانياً لتوفير مجالات اقتصادية متنوعة، أي نجاح دول المجلس في التنويع الاقتصادي ومن ثم بتولي كل دولة مسؤولية الإنتاج من القطاع أو القطاعات الموجودة والتمتيزه لديها وغير المتوفرة لدى الدول الأخرى بالمجلس.

أما الواقع الذي نعيشه فهو عبارة عن ست دول اقتصاداتها متماثلة تقريباً، والغالبية تعتمد في دخلها على مورد اقتصادي واحد مرتبهة بتقلبات إنتاجه وأسعاره ومستهلكيه، مما يعني أننا بحاجة إلى تنويع اقتصاداتنا بالتركيز على قطاعات اقتصادية غير موجودة في دول المجلس الأخرى، وبعد ذلك توظيف التنويع هذا في تحقيق التكامل الاقتصادي.

وهناك آراء أخرى ذهبت إلى أن التكامل الاقتصادي لا يعتمد فقط على التنويع وإنما على وجود ميزانيات دول واضحة وشفافة ، ميزانيات تشتمل على جميع إيرادات الدولة مفصلة ، كما تضم كل مجالات وأوجه المصروفات دون غموض أو استثناء أو تغطية ، وهذا غير متوفر في الدول التي لا تمتلك ميزانيات شفافة تعطي صورة حقيقية عن إجمالي الإيرادات والمصروفات على عكس دول الاتحاد الأوروبي التي يقوم تكاملها الاقتصادي على شفافية ميزانيات الدولة وهو ما يوفر بدوره مبدأ التكامل والدعم المتبادل حيث تقدم الدول الأقوى الدعم المالي للدول الأضعف.

الخاتمة:

الأمن القومي المصري يرتبط بشكل وثيق بالاستقرار الاقتصادي والمالي، حيث أن أي تقلبات اقتصادية أو مالية يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على تأمين مصالحها وحماية حدودها الوطنية، لذلك من الضروري وضع سياسات نقدية ومالية تعزز من القوة الاقتصادية لمصر وتساهم في استدامة أمنها القومي ولعل أبرز التوصيات التي يمكن التتويه عنها الآتي :

أولاً : تعزيز الاستقرار النقدي والمالي:

- ١- إدارة معدلات الفائدة: الحفاظ على استقرار معدلات الفائدة لتجنب التقلبات في الأسواق المالية، مع ضمان توافر السيولة اللازمة لدعم النمو الاقتصادي.
- ٢- السيطرة على التضخم: استخدام أدوات السياسة النقدية مثل رفع أو خفض معدلات الفائدة لضبط مستويات التضخم بما يضمن استقرار الأسعار ويقلل من تأثيراته السلبية على القوى الشرائية للمواطنين.
- ٣- تقوية الجنيه المصري: من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، والعمل على تحسين عجز الميزان التجاري، ما يسهم في تقوية العملة المحلية.

ثانياً : دعم النمو الاقتصادي المستدام:

- ١- تنمية القطاعات الاستراتيجية: تعزيز الصناعات المحلية مثل الصناعة الثقيلة، الزراعة، والبتروكيماويات، التي تدعم الاقتصاد المحلي وتقلل الاعتماد على الواردات.
- ٢- دعم الاستثمار المحلي والأجنبي: تقديم حوافز ضريبية ومالية للمستثمرين المحليين والأجانب، مع تبسيط الإجراءات الإدارية لجذب الاستثمارات التي تخلق فرص عمل وتعزز الاقتصاد.
- ٣- تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دعم هذه المشروعات لزيادة الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الدخل، مما يقلل من تبعية الاقتصاد المصري للخارج.

ثالثاً : إدارة الدين العام بشكل فعال:

- ١- تقليل العجز المالي: وضع خطط لتقليص العجز المالي من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتقليل النفقات الحكومية غير الضرورية.
- ٢- إعادة هيكلة الديون: التفاوض مع الدائنين لتخفيض تكلفة الدين الخارجي أو تمديد آجال استحقاقه، مما يخفف الضغط على المالية العامة.
- ٣- التركيز على التمويل الداخلي: تعزيز الاقتراض من السوق المحلي بدلاً من الاعتماد بشكل كبير على القروض الخارجية، ما يسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالديون الخارجية.

رابعاً : تنويع مصادر الطاقة والمياه:

- ١- الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة: دعم مشروعات الطاقة الشمسية والرياح، بما يعزز من الأمن الطاقوي ويقلل من التبعية للطاقة المستوردة.
- ٢- تحقيق الاكتفاء المائي: تنفيذ مشروعات لاستغلال المياه الجوفية وتحلية مياه البحر، وتقليل الاعتماد على النهر العظيم من خلال تحسين تقنيات الري والزراعة.

خامساً: الاستثمار في البنية التحتية الوطنية:

- ١- تحسين البنية التحتية للموانئ والنقل: الاستثمار في تطوير الموانئ البحرية والجوية، بالإضافة إلى تطوير شبكة النقل الداخلي لزيادة كفاءة حركة التجارة الداخلية والخارجية.
- ٢- مواكبة التحولات الرقمية: دعم التحول الرقمي في القطاع الحكومي والخاص لتعزيز الشفافية، وتقليل الفساد، وتحقيق نمو اقتصادي قائم على التكنولوجيا.

سادساً: تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الاقتصادية:

- ١- دعم الفئات الأقل دخلاً: تنفيذ برامج دعم اجتماعي تضمن حماية الطبقات الفقيرة والمتوسطة من آثار السياسات الاقتصادية الصارمة.
- ٢- تحسين الخدمات العامة: الاستثمار في التعليم والصحة والبنية الاجتماعية لتحسين جودة الحياة للمواطنين وتقليل التفاوت بين مختلف الفئات.

سابعا : التركيز على الأمن الغذائي:

- ١- تنمية القطاع الزراعي :تعزيز الإنتاج المحلي للغذاء من خلال تحديث أساليب الزراعة، وتشجيع الأبحاث الزراعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الاستراتيجية.
- ٢- توسيع مخزون الاحتياطي الاستراتيجي :بناء مخزون استراتيجي من السلع الأساسية مثل القمح والوقود لضمان استقرار الأسواق في الأوقات الصعبة.

ثامنا: تعزيز التكامل الإقليمي:

التعاون مع الدول العربية والإفريقية :تبني سياسات مالية ونقدية تدعم التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الجوار، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي والأمن القومي.

تاسعا : الاهتمام بالحوكمة والشفافية:

تحسين إدارة المال العام :تعزيز الشفافية في إدارة المالية العامة، وتطوير آليات الرقابة على الإنفاق الحكومي للحد من الفساد وتحقيق أفضل استثمار للموارد.

في الختام، يمكن القول إن السياسات النقدية والمالية تلعب دوراً حاسماً في تعزيز أو تهديد الأمن القومي المصري. فبينما تساهم السياسات النقدية السليمة، مثل التحكم في معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار في سعر الصرف، في استقرار الاقتصاد الوطني، فإن السياسات المالية المتوازنة، التي تشمل زيادة الإيرادات وتقليص العجز، تعزز من قدرة الدولة على تمويل مشروعاتها التنموية وحماية استثماراتها الحيوية.

على الجانب الآخر، السياسات النقدية والمالية غير المدروسة أو المبالغ فيها قد تؤدي إلى زيادة المخاطر الاقتصادية، مثل ارتفاع الدين العام أو انهيار قيمة العملة، مما ينعكس سلباً على قدرة الدولة على الحفاظ على استقرارها السياسي والاجتماعي. هذه التحديات قد تضعف من موقف مصر أمام التحديات الإقليمية والدولية، وتؤثر على قدرة البلاد في تأمين احتياجاتها الأساسية.

لذلك، يجب على مصر تبني سياسات اقتصادية شاملة ومتوازنة تأخذ في اعتبارها الواقع الاقتصادي والاجتماعي مع مراعاة الأمن القومي كعنصر أساسي في صنع القرار. إن استقرار الاقتصاد المصري يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، ويسهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين، وبالتالي تعزيز الأمن القومي بكل جوانبه.

المراجع:

- ** كتب أكاديمية في مجالات الاقتصاد الكلي والنقدي.
- ** مقالات ودراسات سابقة حول الأمن القومي والسياسات الاقتصادية.
- ** تقارير وتقارير إحصائية من البنك المركزي المصري ووزارة المالية.
- ** مصادر إعلامية وصحف اقتصادية تحلل الوضع الاقتصادي في مصر.